

حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة

علة لبطلان الفرض ثم القعدة وإن كانت فرضا في النفل أيضا لكنه إذا لم يأت بها في آخر الشفع تصير الخاتمة هي الفرض كما بيناه في باب النوافل .

قوله (إلا إذا نوى الإقامة قبل أن يقيد الثالثة بسجدة) أي فإنه إذا نواها حينئذ صحت نيته وتحول فرضه إلى الأربع ثم إن كان قرأ في الأوليين تخير فيها في الأخيرين .

وإلا قرأ قضاء عن الأوليين وهذا كله سواء فعد القعدة الأولى أو لا فالاستثناء في كلامه راجع إلى المسألتين وأما إذا نوى بعد أن قيد الثالثة بسجدة فإن كان فعد القعدة الأولى فقد علمت أنه تم فرضه بالركعتين فلا يتحول ويضيف إليها أخرى ولو أفسدها لا شيء عليه وإن لم يقعد بطل فرضه وبضم إليها أخرى لتصير الأربع نافلة خلافا لمحمد كما مر .

هذا خلاصة ما نقله ط عن البحر وقد أفاد بهذا الاستثناء أن قول المصنف بطل فرضه أي بطلانا موقوفا لا باتا وإلا لم تصح نيته .

قوله (فلا ينوب) أي النفل .

قوله (ولو نوى في السجدة) أي سجدة الثالثة صار نفلا وهذا جرى على مذهب أبي يوسف من أن السجدة تتم بالوضع .

والصحيح مذهب محمد من أنها لا تتم إلا بالرفع ففي هذه الصورة ينقلب فرضه أربعا في الأصح ا ه ح أي سواء فعد القعدة الأولى أو لا .

وأما على قول أبي يوسف فإن فعد تم فرضه بالركعتين وإلا انقلب الكل نفلا فقوله صار نفلا خاص بما إذا لم يقعد .

قوله (فإذا قام المقيم الخ) أي بعد سلام الإمام المسافر فلو قام قبله فنوى الإمام الإقامة قبل أن يقيد الأمور ركعته بسجدة رفض ما أتى به وتابعه وإن لم يفصل فسدت وإن نوى بعده لا يتابعه ولو تابعه فسدت كما في الفتح .

قوله (في الأصح) كذا في الهداية والقول بوجوب القراءة كوجوب السهو ضعيف والاستشهاد له بوجوب السهو استشهاد بضعيف موهم أنه مجمع عليه .

شربلالية .

قوله (وقيل لا) أي قيل إن القعدة الأولى ليست فرضا عليه ا ه ح .

قوله (أن العلم) بفتح الهمزة بدل من الخانية على حذف مضاف أي كلام الخانية ح .

ثم وجه المخالفة أنه إذا كان يشترط لصحة الاقتداء العلم بحال الإمام من كونه مسافرا أو مقيما لا يكون لقول الإمام أتموا صلاتكم فائدة لأن المتبادر أن الشرط لا بد من وجوده في

الافتداء واتفاهم على استحاب قول الإمام ذلك لرفع التوهه ىنا فى اشتراط العلم بحاله فى الابتداء .

قوله (لكن الخ) أورد ذلك سؤالاً فى النهافة والسراج والتاترخانىة ثم أجابوا بما ىرجع إلى ذلك الجواب وحاصله تسلیم اشتراط العلم بحال الإمام ولكن لا ىلزم كونه فى الابتداء فحىث لم ىعلموا ابتداء بحاله كان الإخبار مندوبا وحنئذ فلا مخالفة فافهم . وإنما لم ىجب مع كون إصلاح صلاتهم ىحصل به وما ىحصل به ذلك فهو واجب على الإمام لأنه لم ىتعبن فإنه ىنبغى أن ىتموا ثم ىسألونه كما فى البحر أو لأنه إذا سلم على الركعتین فالظاهر من حاله أنه مسافر حملا له على الصلاح فىكون ذلك مندوبا لا واجبا لأنه زفائة إعلام كما فى العنافة .

أقول لكن حمل حاله على الصلاح ىنا فى اشتراط العلم نعم ذكر فى البحر عن المبسوط والقنىة ما حاصله أنه إذا صلى فى مصر أو قرفة ركعتین وهم لا ىدرون حاله فصلاتهم فاسدة وإن كانوا مسافرين لأن الظاهر من